حيث جعلوا الاولي تفيد التوحيد لان الكلي من حيث هو دون
الثانية دليل علي ذلك وقوله ولا مقابل الصفة اذ لو اريد
مقابل الصفة لكان كليا لان الذات بمعني مقابل الصفة
كليا وليس كذلك وايضا لو اريد بها مقابل الصفة لاقتضي
مغايرة الصفة للذات وصفة المولي لا يقال فيها غير كما
لا يقال عين ونقل الهروي عن حسن جلبي ما نصه لا اله
لا الحقيقة من حيث هي ولا مقابل الصفة لانه لو اريد
هنا الحقيقة المذكورة لاتحد علم الشخص واسم الجنس
ولانه لو اريد به ما قابل الصفة لكان مبهما وصدق بالفرد
المنتشر وهو يرجع ما قلنا في الجملة قوله الواجب الوجود اي
الذي وجوده واجب اي لا يقبل الانتفاء وبعبارة اخري قوله
علي الذات الواجب الوجود هو خلاف ما عليه الشيخ الاشعري
واختاره ابن السبكي من ان وجود الشيء عينه قلت اجاب
ابن السبكي في منع الموانع عن هذا بان المراد بذاته ذاته
المتصورة في الذهن وبوجوده ذاته الخارجية اي ان
ذاته الحاضرة في الذهن يكفي تصورها في الحكم بكونها خارجية
انتهي قوله لذاته لعلم ان وجوب الوجود اذا اطلق لا ينصرف
الا للذات فقول الشارح لذاته نصريح بما هو معلوم اي وجب
وجوده لاجل ذاته اي ان ذاته مستلزمة لهذا الوجود
الواجب اي الذي لا يقبل الانتفاء وقال ابن قاسم لم يقل
اسم للواجب الوجود كما ذهب اليه البعض ليلا يلزم
تفسير العلم بالمعني الكلي مع انه منحصر في الجزي قوله
لجميع المحامد لا يخفي ان جميع يستعمل بالمعني الكلي الجميعي اي
كل

كل فرد وبمعني الكل المجموعي اي الهيئة الاجتماعية وهو الغالب
فيها فاذن لا اشكال علي ارادة المعني الاول وكذا اذا اريد
الثاني وذلك علي تقدير ان يستحق غيره فردا منها لما كان
المولي مستحقا للهيئة الاجتماعية لاحتلال ذلك بمجرد
خروج فرد منها لغيره قوله لا غيره معطوف علي الضمير
في المستحق اي المستحق هو لا غيره وقوله فلا يستحق شيا
منها تصريح بما اقتضاه العطف او انه في قوة التعليل
لما تضمنه قوله لا غيره اي انما قلت لا غيره اي لا يستحق
غيره لانه في الواقع لا يستحق شيا منها قوله واضافه
لجواب عما يقال قولك لا غيره لا صحة له لوجود صفات
الكمال الاختيارية في غيره سبحانه وتعالي وهي مقتضية
لان يحمد فاذن يستحق غيره الحمد فلا وجه لذلك الحصر
ولا طريق له وحاصل الجواب ان وجود صفة الكمال
في غيره انما هي منه سبحانه فكان هو المستحق بالحقيقة
اي فقوله المستحق لجميع المحامد اي بحسب الحقيقة وهذا
لا ينافي استحقاق غيره لبعضها بحسب الظاهر اي
من حيث انه فاعل لها ظاهرا وانما قلنا من حيث انه فاعل
لان المحمود عليه لا بد ان يكون فعلا اختياريا قوله لجميلة
ولم يقل الاختيارية مع انه لا بد منه اتكالا علي ما سياتي او
علي ما هو معلوم قوله عليها اي لاجلها قوله له اي بالله
اي منه قوله فهو اي المولي المستحق اي فالحصر بحسب
الحقيقة اي نفس الامر اي لا بحسب الظاهر فظهر ان ابا
بمعني في قوله مزيد اي زيادة تحقيق قوله بكسر الميم اي الثانية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)